



الجمهورية العربية السورية  
Syrian Arab Republic

بيان الجمهورية العربية السورية  
أمام الدورة الرابعة والتسعين  
للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية  
السفير بسام صباغ  
المندوب الدائم لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية  
لاهاي – هولندا

**Ambassador Bassam SABBAGH**  
**Permanent Representative of Syrian Arab Republic**  
**To the OPCW**

**07 - 10 June 2020**

**الرجاء المراجعة أثناء الإلقاء**

**السيد الرئيس،**

بدايةً أود أن أتقدم بالتهنئة لكم سعادة السفير أوغستين فاسكيز غوميز المندوب الدائم للسلفادور لدى المنظمة على تسلمكم رئاسة المجلس التنفيذي للفترة القادمة، ونحن على ثقة بأن خبرتكم الدبلوماسية ستقود الى النجاح في إدارتكم لأعمال المجلس، مع تأكيد إستعدادنا التام للتعاون معكم لهذا الغرض. في هذا الصدد، أود أن أعرب عن الشكر والتقدير لسلفكم سعادة السفير أندريا بيروجيني المندوب الدائم لإيطاليا، على المهنيه العالية والحكمة التي تحلّى بها خلال فترة رئاسته السابقة للمجلس.

وفدي ينضم أيضاً إلى بيان دول حركة عدم الإنحياز والصين، الأطراف في الإتفاقية الذي قدّمه نيابةً عنها، صاحب السعادة السفير فكّرت أّخندوف المندوب الدائم لجمهورية أذربيجان لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

**السيد الرئيس،**

لقد أدانت سورية مراراً استخدام الأسلحة الكيميائية في أيّ مكان، وتحت أية ظرف من الظروف، وحدّرت بشكلٍ مستمر من الأخطار الجسيمة الناجمة عن إتساع رقعة وخطر حيازة التنظيمات الإرهابية على إختلاف مسمّياتها للمواد الكيميائية السامة وإستخدامها كسلاح. في هذا المجال تُعرب سورية عن قلقها العميق للتجاهل المتعمّد للمعلومات الهامة التي توفرها بشكل متواتر للمنظمة وللأجهزة المعنية في الأمم المتحدة حول قيام المجموعات الإرهابية الموجودة في شمال سورية بنقل وحيازة وإنتاج وإستخدام الأسلحة الكيميائية والمواد الكيميائية السامة، بالإضافة إلى قيامها بفرقة مسرحيات عن هجمات كيميائية بهدف إتهام الجيش العربي السوري بها وتشويه إنجازاته في مكافحة الإرهاب.

**السيد الرئيس،**

لقد إستمرّت الجمهورية العربية السورية في تعاونها البناء مع الأمانة الفنية لإغلاق المسائل العالقة في الإعلان الأولي، وقد وجّه السيد نائب الوزير رئيس اللجنة الوطنية رسالةً إلى المدير العام في ١٦ حزيران الماضي أشار فيها إلى أن الجمهورية العربية السورية كانت قد رحّبت بإجراء الجولة ٢٣ من المشاورات مع فريق تقييم الإعلان، والتي تم إرجاؤها من قبل الأمانة الفنية إلى موعدٍ لاحق بسبب تعليق مهمّات المنظمة تماشياً مع إجراءات حظر السفر المتعلقة بإنتشار وباء COVID19. كما أشارت الجمهورية العربية السورية في تقريرها الشهري رقم ٧٨

بشكل واضح وصريح إلى أن خبراء اللجنة الوطنية السورية يعكفون على دراسة ما ورد في رسالة المدير العام المؤرخة في ٢١ نيسان ٢٠٢٠. في هذا الصدد، يؤكد وفد الجمهورية العربية السورية على التعامل مع هذا الملف بمنتهى الجدية والالتزام، ويتطلع إلى إجراء الجولة الـ ٢٣ من المشاورات وإغلاق كافة المسائل المعلقة في الإعلان السوري، وخاصةً تلك التي أشبعت دراسةً ومناقشةً خلال جولات المشاورات السابقة. كما يأسف لعدم تطرق المدير العام في تقريره الشهري الـ ٨٠ للموقف السوري، والذي أدى لتناول هذه المسألة بشكلٍ سلبي من قبل المفوض السامي لشؤون نزع السلاح في الأمم المتحدة خلال جلسة الإحاطة التي عقدها مجلس الأمن في نيويورك في ٢٠٢٠/٦/٢ حول تنفيذ قرار المجلس رقم ٢١١٨. السيد الرئيس،

لقد مضى على طلب الجمهورية العربية السورية من الأمانة الفنية قيام بعثة تقصي الحقائق بالتحقيق فوراً في حادثة الاعتداء الإرهابي بالمواد الكيميائية السامة على الأحياء السكنية في حلب في ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٨ قرابة العامين، ومع الأسف لم تصدر هذه البعثة تقريرها بشأن تلك الحادثة حتى الآن. ولهذا الغرض، أجرى الوفدان السوري والروسي لدى المنظمة بتاريخ ٢٥ أيار ٢٠٢٠ مشاوراتٍ معمّقة مع رئيس وأعضاء بعثة تقصي الحقائق FFM هدفت إلى تقديم التوضيحات اللازمة بشأن العينات والأدلة المادية المتعلقة بتلك الحادثة، التي تم جمعها بشكل مشترك من قبل الخبراء السوريين والروس وأودعتها اللجنة الوطنية السورية لدى بعثة تقصي الحقائق، وطلبت منها إصدار تقريرها النهائي عن تلك الحادثة بأسرع وقت ممكن، الذي تأخر صدوره كثيراً. في هذا الصدد، تكرّر الجمهورية العربية السورية طلبها بالإسراع في إصدار التقارير المتصلة بالحوادث التي أبلغت عنها الجمهورية العربية السورية في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، حول قيام مجموعات إرهابية باستخدام الأسلحة الكيميائية في حادثتين في خربة المصاصنة في درعا، وقليب الثور في السلمية، واليرموك في دمشق، والبليل في حماه.

إن وفد الجمهورية العربية السورية يعرب عن قلقه العميق إزاء طرائق عمل بعثة تقصي الحقائق، التي تقوم بالتحقيق وإصدار التقارير بسرعة كبيرة عندما يكون الإدعاء موجّهاً ضد الحكومة السورية، في حين أنها تقوم بالتلكؤ وإضاعة الوقت عندما تطلب الحكومة السورية التحقيق في حادثة استخدم فيها الإرهابيون المواد الكيميائية السامة.

السيد الرئيس،

فيما يتعلّق بتطبيق الفقرة العاشرة من قرار المجلس التنفيذي EC-83/DEC.5 لعام ٢٠١٦، أعلنت الجمهورية العربية السورية الأمانة الفنية بتاريخ ١٥ حزيران ٢٠٢٠، بأنها كانت قد طلبت من مكتب المنسّق المُقيم لأنشطة الأمم المتحدة في سورية معرفة الأسس التي بنى عليها مكتب السلامة والأمن في دمشق (UNDSS) تقييمه للأوضاع الأمنية في المناطق التي تتواجد فيها القاعدتين الجويتين في حماة واللاذقية، الذي بنت عليه الأمانة الفنية قرارها بإجراء زيارة إلى هاتين القاعدتين. لقد أشار المنسّق المُقيم بدمشق في معرض ردّه على طلب سورية بأن "كبير مستشاري الأمن في المكتب قد قيّم المخاطر الأمنية لهذه المهمة، وقدمها بشكل روتيني للمنظمة"، وبأنه أشار في ذلك التقييم إلى أن "العنصر الحاسم لتقييم المخاطر الأمنية هو في إجراء كبير مستشاري الأمن لمشاورات مع الجهات المعنية لدى الحكومة السورية، وأن تتم هذه المهمة بموافقة ومراقبة الحكومة المُضيّفة". وبالنظر إلى أن مثل هذه المشاورات لم تجرِ على الإطلاق، حيث لم تُسأل الجهات السورية المختصة عن تقييمها الأمني للأوضاع في هاتين المنطقتين، فقد طلبت اللجنة الوطنية السورية من الأمانة الفنية تقديم توضيحات حول ملاسبات هذا الموضوع، كونه يشير إلى وجود نوع من التحايل وتضليل للحقائق أثناء التنسيق بين الأمانة الفنية ومكتب الأمن والسلامة في دمشق حول ما وصفته بـ "التقييم الإيجابي" لإجراء تلك الزيارة.

إن الجمهورية العربية السورية في الوقت الذي تحرص فيه على تنفيذ جميع قرارات المجلس التنفيذي، فإنها تحرص أيضاً على ضمان سلامة وأمن أعضاء بعثات المنظمة وغيرها من أفرقة وبعثات الأمم المتحدة العاملة في سورية. في هذا الصدد، فإنها تؤكد على أن الأوضاع الأمنية في أرياف حماة، إدلب، واللاذقية ما تزال على درجة عالية من الخطورة بسبب الإعتداءات اليومية التي تتعرّض لها تلك المناطق وبمختلف الوسائط من قبل المجموعات الإرهابية، كما تؤكد أيضاً على أن السلطات المختصة السورية هي الأقدر على معرفة وتقييم الأوضاع الأمنية المتغيرة بشكل يومي في تلك المناطق، وبالتالي تشدّد على ضرورة قيام الأمانة الفنية بالتشاور معها بشأن إرسال أي من أفرقتها.

السيد الرئيس،

تدين الجمهورية العربية السورية وتستنكر بأشد العبارات ما توصّل إليه تقرير ما يسمى بـ"فريق التحقيق وتحديد الهوية" غير الشرعي، من إستنتاجات غير صحيحة هدفت إلى تزوير

الحقائق وإتهام الحكومة السورية باستخدام مواد سامة عام ٢٠١٧ في بلدة اللطامنة، وذلك بالإعتماد على مصادر أعدّها وفبركها إرهابيو جبهة النصرة بمساعدة ذراعها جماعة الخوذ البيضاء، في تجاهل تام لطرائق ومنهجيات عمل المنظمة، ومخالفة صريحة لأبسط قواعد التحقيق النزيه.

تعتبر سورية أن إستنتاجات هذا التقرير تمثل فضيحة أخرى للمنظمة تضاف إلى فضيحة تقريرها عن حادثة دوما ٢٠١٨، وتأسف لتحوّل المنظمة إلى ساحة لتصفية الحسابات السياسية، وأداة لتنفيذ المخططات العدوانية للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ضد سورية. تؤكّد سورية أن إستنتاجات هذا الفريق ليست جديرة بأية ثقة، وتثبتُ بشكلٍ قاطعٍ صحة وصوابية أسباب رفض سورية وعدد من الدول الأخرى لهذا الفريق وللقرار الذي أنشأه، بإعتباره أداة لتسييس عمل المنظمة، وإستخدامها منصةً لتحقيق غايات دول معيّنة.

تكرّر سورية، نفيها القاطع قيامها بإستخدام أية مواد كيميائية سامّة في بلدة اللطامنة أو في أي مدينة أو قرية سورية أخرى، وتؤكّد بأن قوات الجيش السوري لا تمتلك مثل هذه الأسلحة، ولم تستخدمها إطلاقاً.

تشدّد سورية على أن إنشاء "فريق التحقيق وتحديد الهوية" قد جاء بعد فشل المحاولات المتكرّرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين لإستغلال تقارير آلية التحقيق المشتركة (JIM) التي تم إلغائها ولايتها أصلاً لعدم مهنتيتها ومصداقية تقاريرها، الأمر الذي دفع هذه الدول للتلاعب بأحكام وإجراءات إتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، لطلب التصويت على مشروع قرار خلال دورة إستثنائية لمؤتمر الدول الأطراف في حزيران ٢٠١٨ لإنشاء هذا الفريق، والذي لم يحظَ بدعم سوى أقل من نصف عدد الدول الأطراف في الإتفاقية.

إن وفد الجمهورية العربية السورية إلى جانب عدد من الدول الأعضاء كان قد فضح خلال الدورة السابقة الـ ٩٣ للمجلس التنفيذي، التحركات التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية في عواصم بعض الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي قبل صدور تقرير هذا الفريق، وذلك للترويج له، ولممارسة الضغوط عليها لقبوله، ومن ثم حشد تأييدها لصالح ما تتوي تقديمه أمام المجلس لإعتماد إستنتاجات عمل هذا الفريق. في هذا الصدد، وفدي يدعو الدول الأطراف إلى رفض زيف هذه الإدعاءات الملفقة الواردة في إستنتاجات التقرير، ويحذّر

من المخاطر الناجمة عن إساءة استخدام عمل هذه المنظمة ذات الطابع الفني لتبرير سياسات عدوانية للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ضد سورية.

السيد الرئيس،

بشأن تقرير التحقيق في الانتهاكات المحتملة للسرية، الوثيقة رقم (S/1839/2020) المؤرخة في ٦ شباط ٢٠٢٠، الذي قرّر المدير العام إجراءه نتيجةً للتسريبات المتعلقة بالحادثة المدعاة في دوما في نيسان ٢٠١٨، فقد قدّمت الجمهورية العربية السورية في ١٦ نيسان ٢٠٢٠ عدداً من الأسئلة بشأن ما ورد في ذلك التقرير، وقد أجابت الأمانة الفنية عليها بتاريخ ١٩ حزيران ٢٠٢٠. في هذا الصدد، يود وفد الجمهورية العربية السورية أن يشير إلى أن إجابات الأمانة الفنية جاءت سطحية وغير مرضية، ولم تغطّ جميع الأسئلة المطروحة، بل إقتصرت على الإجابة على ثلاثة أسئلة فقط، ممّا يكرّس حالة التهزّب الذي لجأت إليه الأمانة الفنية حينها بعدم السماح بإجراء مناقشة عامة وشاملة حول هذا التقرير.

السيد الرئيس،

تشدّد الجمهورية العربية السورية على أهمية تعزيز التعاون الدولي تحقيقاً لمصلحة الدول الأطراف جميعها، وخاصةً ما يتّصل بتنفيذ المادة الحادية عشرة بشكلٍ كاملٍ وغير تمييزي، عبر نقل التكنولوجيا والمواد والتجهيزات للأغراض السلمية في حقل الكيمياء، وإزالة أية إجراءات تمييزية مثل العقوبات أحادية الجانب المفروضة من بعض الدول ضد دول أطراف أخرى، التي تتعارض مع روح ونص الإتفاقية، وتمثّل إنتهاكاً للقانون الدولي، وبتزايد تأثيرها بشكلٍ سلبي في ظل الوضع الناجم عن تفشّي جائحة كورونا.

السيد الرئيس،

في الختام، يود وفدي تأكيد حرص الجمهورية العربية السورية على تنفيذ جميع إلتزاماتها بموجب الإتفاقية والتعاون مع الأمانة الفنية ومديرها العام، ولكن في جو تسوده الثقة المتبادلة، إلى جانب الإلتزام بمعايير النزاهة والحيادية، وعدم الإنصياع لنهج الضغوط والتسييس من قبل دول باتت معروفة للجميع بهدف التأثير على عمل المنظمة وتجييرها لمصالحها السياسية.

أشكركم، وأرجو إعتبار هذا البيان وثيقة رسمية من وثائق الدورة الرابعة والتسعين للمجلس التنفيذي، ونشره على الموقع العام للمنظمة على الإنترنت.